مقابلة

أكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

كيف يمكن قراءة مشروع موازنة 2025؟ كنعان: لمقاربة تلتزم الرؤية الإصلاحية للجنة المال

بدأت الحكومة دراسة مشروع قانون الموازنة العامة لسنة 2025، بعدما انجزتها وزارة المال واحالتها على الامانة العامة لمجلس الوزراء، وفقا للمسار القانوني واستنادا الى قانون المحاسبة العمومية والمواد الدستورية، لاسيما المادة 83 من الدستور التي تحدد الية اعداد المشروع وكذلك المهل المعطاة للحكومة لانجاز هذا المشروع المهم والاساسي الذي ينظم مالية وسنوية الموازنة والدولة بكل مؤسساتها

من البديهي التذكير بالدور الاساسي والمحوري للجنة المال والموازنة البرلمانية، التي تنتظر احالة المشروع من قبل الحكومة على مجلس النواب وبالتالي البدء في دراسته وفقا للاصول.
في معزل عن الالية التي تبدأ من الوزارات مرورا بمجلس الوزراء، فان الدور الابرز والاهم يبقى للجنة المال والموازنة، خصوصا بعد ان تحول الحكومة مشروع قانون الموازنة على رئيس المجلس النيابي الذي يحيله الى لجنة المال والموازنة التي يعود لها ان تقبل او تعدل او ترفض المشروع، لكن يمنع عليها ان تزيد في النفقات، بينما يحق لها ان تنقل الاعتمادات من باب الى آخر او من فصل الى فصل او من بند الى بند، من دون ان يؤدي ذلك الى زيادة في ارقام الموازنة العامة.
"الامن العام" تابعت ملف موازنة عام 2025 مع رئيس لجنة المال والموازنة النائب ابراهيم كنعان.

■ بداية، ما هي الالية التي تعتمد في دراسة مشروع قانون الموازنة منذ البدء في اعدادها حتى وصولها الى لجنة المال؟

□ تبدأ اولى خطوات اعداد الموازنة في الوزارات، حيث يضع كل وزير موازنة خاصة بوزارته تتضمن نفقات وزارته المتوقعة للسنة المقبلة، مرفقة بالمستندات والوثائق والاحصاءات والايضاحات اللازمة لتبرير كل اعتماد من الاعتمادات التي يطلبها، ويحيلها الى وزارة المال قبل نهاية شهر ايار.
وتقوم وزارة المال بمناقشة مشاريع موازنات الوزارات، والتدقيق في طلبات الاعتمادات الواردة من الوزارات، ومناقشتها مع كل وزارة في ضوء المستندات التي قدمتها من اجل تأمين التوازن بين النفقات والايرادات.
يقوم وزير المال بمناقشة زملائه الوزراء لاقناعهم بشأن تخفيض الاعتمادات التي يطلبونها من اجل تحقيق التوازن المطلوب، واذا لم ينجح يتم رفع الامر الى مجلس الوزراء الذي يناقش مختلف وجهات النظر ويعدل ما يجب تعديله ويناقش مشروع الموازنة بكامله ويوافق عليه من اجل احالته على المجلس النيابي بصيغة مشروع قانون الموازنة العامة. خطوات اعداد الموازنة العامة واقرارها مرتبطة بمهل دستورية وقانونية، حيث نصت المادة 17 من قانون المحاسبة العمومية على ان يقدم وزير المال مشروع الموازنة الى مجلس الوزراء قبل اول ايلول مشفوعا بتقرير يفند فيه الاعتمادات المطلوبة والفروقات بين ارقام المشروع وبين ارقام موازنة السنة الجارية. هذا التقرير يختلف عن فذلكة الموازنة التي يضعها وزير المال ويقدمها الى المجلس النيابي، وفق ما تنص عليه المادة 18 من قانون المحاسبة العمومية التي تقول: يقدم وزير المال الى السلطة التشريعية قبل الاول من تشرين الثاني تقريرا مفصلا عن الحالة الاقتصادية والمالية في البلاد وعن المبادئ التي اعتمدتها الحكومة في مشروع الموازنة. كذلك حددت المادة 83 من الدستور موعد تقديم الحكومة مشروع قانون الموازنة الى المجلس النيابي: كل سنة في بدء عقد تشرين تقدم الحكومة لمجلس النواب موازنة شاملة نفقات الدولة ودخلها عن السنة القادمة. بعد انتهاء الحكومة من دراسة واقرار مشروع الموازنة واحالته على مجلس النواب، يقوم رئيس المجلس النيابي بتحويله الى لجنة المال والموازنة كونها اللجنة المعنية بدراسته. وعندما يصل المشروع ضمن المهل الدستورية، تتفرغ اللجنة لدراسته ضمن برنامج اسبوعي يصل الى ثلاث جلسات اسبوعيا واحيانا تعقد اللجنة جلسات قبل الظهر وبعده حيث تصبح الاولوية لمشروع الموازنة، وعندما تنتهي اللجنة من دراسة ومناقشة المشروع، تضع تقريرا مفصلا يتضمن التعديلات التي ادخلتها والاقتراحات التي ابدتها وترفعه الى رئيس المجلس الذي يدعو المجلس الى جلسة عامة لمناقشته والتصويت عليه، حيث يناقشه النواب بشكل تفصيلي، فتتم مناقشة النفقات والتصويت على الارقام بندا بندا وفقا لما تنص عليه المادة 83 من الدستور، ثم يتم الانتقال الى التصويت على الواردات واقرار قانون الموازنة.

■ ما هي ملاحظاتكم الاولية على المشروع؟

□ المطلوب من الحكومة تنفيذ توصيات لجنة المال منذ اكثر من 15 عاما والتي لو احترمتها السلطة التنفيذية لما وصلنا الى الانهيار ولا الى الفوضى المالية. لجنة المال اعترضت سابقا ولن تقبل اليوم بالزيادات الضريبية العشوائية A la carte لسد العجز لانها زيادة عشوائية للايرادات على ظهر الناس، ولا تأتي ضمن الموازنة بل عليها ان تحال مع تبريراتها الى مجلس النواب بصيغة مشاريع قوانين مستقلة عن الموازنة. انصح الحكومة بالالتزام بمنطوق الدستور وقانون المحاسبة العمومية، وان تاتي بموازنة مشذبة ومتواضعة طالما ان اعادة هيكلة الدين والقطاع المصرفي لم تحصل بعد. انا واضع كتاب "الابراء المستحيل" ومن كشف المخالفات في الحسابات المالية للدولة اللبنانية، وعلى الكتل النيابية الارتقاء من مستوى المحاصصة بالفساد والذهاب الى المحاسبة والاصلاح البنيوي الذي ناديت به وعملت عليه مع لجنة المال على مدى سنوات. المطلوب من الحكومة، كما الكتل التي تتفلسف عن الاصلاح والقضاء، تحمل مسؤولياتها ووضع نفسها اولا تحت سقف القانون ولا تسمح بالتمرجل على المواطن العاجز عن تأمين كلفة الدواء والاستشفاء وقسط اولاده.

■ قدمت من خلال لجنة المال والموازنة النيابية العديد من التوصيات في شأن الواقع المالي والاقتصادي وسبل المعالجة، اين اصبحت هذه التوصيات وكيف يتم التعامل معها؟

□ دعني ابدا من النهاية لأقول انه من دون الاصلاحات البنيوية التي عملنا عليها طوال عقد من الزمن في لجنة المال والموازنة، لن تكون هناك سياسة مالية ولا تعافي. فمنذ العام 2010، ولجنة المال بدأت مسارا في الرقابة والتدقيق. فقد وضعت من خلاله الاصبع على الجرح، واصدرت مجموعة توصيات وضعتها برسم السلطة التنفيذية، وذكرت بها عند مناقشة كل مشروع موازنة. وقد وافق عليها مجلس النواب وكانت اساس ما يطالب به المجتمع الدولي لاحقا، للانتقال مما كان سائدا

رئيس لجنة المال والموازنة النائب ابراهيم كنعان.

> **لبنان في حاجة الى اصلاحات بنيوية للخروج من الانهيار**

الى ما يجب ان يكون، لكن السلطة التنفيذية المتعاقبة لم تلتزم الشكل المطلوب. اليوم، نكرر ما قلناه وما عملنا عليه منذ سنوات، ان لبنان في حاجة الى اصلاحات بنيوية لا مرحلية للخروج من الانهيار، عبر اصلاح يدوم ويستمر ويؤدي الى التغيير في اساس النهج المالي والنقدي الذي كان معتمدا في لبنان. وهو ما عملت عليه لجنة المال والموازنة على مدى سنوات، وتعرضت للحملات من اصحاب المصالح وتجار المواقف وارباب الفساد، حين فضحت التجاوزات المالية الحاصلة من خلال الحكومات المتعاقبة على مدى سنوات ومنذ التسعينات.

■ ما هي اهم المحاور والعناوين التي يجب العمل عليها للخروج من النفق المالي والاقتصادي؟

□ اولا، تنفيذ الاصلاحات الهيكلية على السياسة المالية والتي ستشكل الضمانة الحقيقية لاستعادة ثقة القطاعين العام والخاص بالدولة اللبنانية.
ثانيا، تطوير مشروع قانون الفجوة المالية من قبل الحكومة من خلال ربطه بمشاريع قوانين التدقيق بحسابات المصارف واصولها، وادارة الاصول العامة، وصندوق الثروة السيادية، من اجل التعامل بجدية مع "الفيل في الغرفة" الذي هو الودائع.
ثالثا، الانتهاء من مشروع قانون اعادة هيكلة المصارف من قبل الحكومة والبنك المركزي وارساله الى مجلس النواب لمراجعته مع كل الجهات المعنية واقراره.
رابعا، اقرار موازنة 2025 كأول موازنة اصلاحية وفق المعايير المذكورة اعلاه وايداع الحسابات العامة لعام 2024 وفق الاعراف والضوابط وقواعد الشفافية.
خامسا، اصلاح القضاء المالي من خلال التصويت على قانون انشاء المحكمة الخاصة بالجرائم المالية.

■ ما هي ابرز التوصيات والمقترحات التي ترونها ضرورية في موازنة عام 2025؟

□ اولا ان تاتي الموازنة الى مجلس النواب ضمن المهل الدستورية، وان تتضمن رؤية اقتصادية واجتماعية، وان تاتي وفق مقاربة تلتزم التوصيات الاصلاحية التي اصدرناها وعملنا عليها، ولا تتضمن الشوائب التي تضمنتها مشاريع الموازنات في السنوات الماضية. على الموازنة الا تكون مبنية على ممارسات محاسبية خادعة وتزييف ارقام العجز والمداخيل والانفاق في الايرادات والانفاق العام. في اختصار، طبقوا الدستور والقانون وتوصيات لجنة المال، تخرجون بموازنة تراعي متطلبات المرحلة.

■ ما هي الخطوات التي يمكن ان تتخذها لجنة المال لتصويب المسار المالي؟

□ سنتابع ما بدأناه من مسار رقابي واصلاحي منذ تسلمي اللجنة في العام 2009. وسنبقى ندقق ونقرع جرس الانذار على غرار ما ◄

◄ فعلنا في ملف الحسابات المالية وكشفنا وجود اكثر من 27 مليار دولار من الاموال غير المعروفة كيفية انفاقها والملف لا يزال في ديوان المحاسبة ينتظر اصدار القرار في شأنه، وملف التوظيف العشوائي الذي دققنا فيه على مدى 8 اشهر، واكتشفنا وجود 32 الف وظيفة لا ينطبق عليها التوصيف الوظيفي القانوني. الملف ايضا لا يزال لدى ديوان المحاسبة. فلجنة المال تقوم بعملها، وعلى القضاء القيام بواجباته والمحاسبة، وعلى الحكومة الالتزام وتطبيق القانون.

■ ما هي العناوين التي تراها ملحة وذات اولوية في مشروع موازنة عام 2025؟

□ الاولوية ان تكون موازنة اصلاحية بنيوية. لا شك في ان المتطلبات كثيرة، لكن حان وقت وضع حد لما كان سائدا، والانطلاق بذهنية جديدة مبنية على الدستور وقانون المحاسبة العمومية. فصرخة الناس مرتفعة، ونحن نسمعها، في مختلف القطاعات. لا بد لمشروع موازنة 2025 ان يراعي الاطار الصحي، ان بالنسبة الى الادوية والاستشفاء، او لجهة المستشفيات الحكومية والخاصة، فلا يجوز ان يبقى مريض بلا طبابة او دواء. على ذلك ان يترافق مع العمل على تطوير الاقتصاد بدل الذهاب الى الضرائب والرسوم. فالايرادات لا تأتي من الضرائب فقط، والضريبة يجب ان تكون نتيجة الاقتصاد ونموه. لذلك، فان اول شيء يجب القيام به هو انعاش الاقتصاد والذهاب الى تعاط جدي وحقيقي مع هذا الامر، وليس من خلال اطلاق الكلام والخطوات غير الواقعية. من دون الاصلاحات البنيوية لا معالجات فعلية، لان ما يطلبه صندوق النقد الدولي، والمجتمع الدولي من لبنان، هي اصلاحات لمعالجة تداعيات الازمة، وهي ضرورية، لكنها وحدها لا تمنع تكرار الازمات في المستقبل. هذا ما يتطلب دعم المسار الذي كانت بداته لجنة المال والموازنة بانتاج اصلاحات بنيوية تستعيد المالية العامة والسياسة النقدية والمصرفية الى كنف الدستور وقانون المحاسبة العمومية وتلزم المحاسبة بتجرد واستقلالية وحيادية من خلال نظام قضائي مستقل يؤمنه اصلاح يبدأ مع قانون استقلالية القضاء.

> **للتعامل بجدية مع "الفيل في الغرفة" اي الودائع**

■ هناك اقتراحات قوانين تتعلق بانشاء مؤسسة مستقلة لادارة اصول الدولة وانشاء الصندوق الائتماني لحفظ اصول الدولة وادارتها، اين اصبحت هذه الاقتراحات بعدما تم تشكيل لجنة فرعية لها من قبل اللجان المشتركة برئاستكم؟

□ هذا الموضوع يناقش في اللجنة الفرعية المنبثقة من اللجان النيابية المشتركة. هدفنا ادارة خاضعة للمحاسبة لا فوقها فالادارة المسيسة للاصول من اسباب الانهيار. وقد دخلت اللجنة في المبادئ والاسس للقوانين المطروحة، وجرى للمرة الاولى بداية تحديد لقواسم مشتركة بين النواب الذين يمثلون كتلا نيابية لديها اقتراحاتها المختلفة، وتم الاتفاق على:

1- درس الموضوع بالعودة الى القوانين التي لديها ارتباط مباشر او غير مباشر معها، منها قوانين المؤسسات العامة التي يتم البحث في ادارتها من قبل هيئات مستقلة، منها القوانين التي لها علاقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص وغيرها من القوانين.

2- التواصل مع المرجعيات كافة في الدولة اللبنانية والاتحاد الاوروبي الذي يعمل على الموضوع نفسه مع الحكومة.

3- تكليف وزارة المال ابداء الملاحظات المكتوبة على الاقتراحات التي يتم بحثها.

مسألة الودائع اساسية، ولكن على الدولة تحديد المسؤوليات في قانون الانتظام المالي، الذي جرى دمجه مع قانون اعادة هيكلة المصارف. المبدأ الاساس يبقى التعويض على المودعين والحفاظ على حقوقهم. سيتم التعاطي بالكثير من الدقة مع هذه المسالة، وتاكيد رفض شطب الودائع في اي مشروع حكومي مقترح.